**(بسم الله الرحمن الرحيم)**

# انعكاسات التطور التقني على الحصانات الدبلوماسية في ظل الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

**المؤتمر العالمي لخريجي الدراسات العليا 2014**

**تقديم**

**أ.محمد محمد حسين الحراري**

**طالب ماجستير**

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية(USIM)

تحت إشراف الجامعة الإسلامية العالمية سيلانجور

(KUIS )

في الفترة من 1-2 –ديسمبر-2014

## الملخص

مما لاشك فيه أن التطور التقني المذهل في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات ،قد مكن البشر من التواصل فيما بينهم ،على مدار الساعة وذلك بتبادل الرسائل والمعلومات والوثائق ،فالطفرة الهائلة التي جلبتها الثورة التقنية وشيوع استخدامها خلقت عالما جديدا ،لايعترف بالحدود الجغرافية ولا السيادة للدولة ولا لسيادتها فواكب تسارع الأحداث السياسية الذي رافقته الثورة المعلوماتية والتقنية في آواخر القرن العشرين ،بسبب انفتاح العالم ،لينشئ مجتمعاً تختفي فيه الحدود الجغرافية ،فضلاً عن التدفق الإعلامي ،الأتي من الأقمار الاصطناعية.

كل هذا وغيره حصر العالم في منطلق واحد ،فالمعاملات الإلكترونية اليوم أصبحت تغطي معظم التعاملات اليومية في مختلف المجالات ،فصار العالم تحت ضغت كبير لتغلغل التطورات التقنية في مختلف مناحي الحياة اليومية ،مما أدي إلى أن يكون إجماع على إن كل تغيير في أي ميدان من ميادين الحياة ،والميدان العلمي بالأخص ،لابد أن يجاريه تغيير في ميدان التقنية.

فالعلاقات الدبلوماسية بين الدول ليست استثناء ،فهي كغيرها من المعاملات اليومية تتأثر بكافة العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ،والتي من بينها العامل التقني الذي انعكس بدوره على العمل الدبلوماسي في تقارب العلاقات بين الشعوب فيما بينهم ،وبين حكوماتهم فهذا التطور يعد من أهم العوامل التي ساهمت في تطوير النظرية الدبلوماسية الحديثة وممارستها ،فبعد أن أصبحت المسافات تقاس بالساعات ،انتقلت الدبلوماسية من مرحلة الدبلوماسية غير المباشرة إلى الدبلوماسية المباشرة ،مما انعكس بدوره على الأداء

الدبلوماسي والعلاقات الدبلوماسية ،فالقضاء الالكتروني للمعلومات أصبح وسيط المستقبل في علاقة الدول بعضها ببعض ،وهو وسيط لعب دوراً هاماً في الاتصالات بين القارات ،الأمر الذي نتج عنه اشتراك فاعلون سياسيون وغير سياسيون في اختصتاصات البعثة الدبلوماسية ،إضافة إلى ظهور بعض الأنماط الجديدة للدبلوماسية بسبب التقدم التقني في مجالي الاتصالات والمواصلات من ناحية ،وفي نفس الوقت تراجع دور الدبلوماسي باقتصاره فقط في بعض الأحيان على الاحتفالات والاستقبالات الرسمية نظراً لحلول العامل التقني محل الوضائف الدبلوماسية المعمول بها تقليدياً ،وذلك لسرعتها وسهولتها وقلة التكلفة والجهد من ناحية أخرى.

إن الدراسة تحاول التصدي لبعض المسائل والمواضيع ذات الصلة بانتهاك الحصانة الدبلوماسية مع تتبع أمان الرسل تاريخيا ،ثم تبتغي إبراز الجهود الدولية التي استفرغت لضمان عدم إنتهاك الحصانة للممثل السياسي وتجلية حدودها في الفكرين السياسي الإسلامي والقانوني الوضعي ،وبيان الأساس الفلسفي لانتهاك حصانة الممثلين السياسين ،وبيان أنواع الانتهاكات للممثلين الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية من الناحيتين الفقهية والقانونية وكذلك إظهار مفهوم الأمن الوطني ومدى حرص الدولة على أمنها وسلامتها ،مع التركيز على الأحكام والقضايا الفقهية والقانونية ذات الصلة بانتهاك الحصانات الدبلوماسية عبر وسائل التقنية الحديثة .

**الكلمات الرئيسية** : الحصانة الدبلوماسية ، وسائل التقنية الحديثة ، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.

## المقدمة / خلفية الدراسة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أما بعد:-

فللأمن و الاستقرار مكان الصدارة في حياة الأنسان وبدونهما لا يتصور له معاش وتزداد أهميتهما بازدياد القدر المجترح من المصالح بسببهما ، إذ تترقي مزاياهما صعدا كلما انتقلنا من الفرد إلى المجتمع ومن الشخص إلي الدولة ، هكذا ينبغي النظر إلى أمن وسلامة الإنسان المكلف بتمثيل دولة في الخارج ،لا بصفته فرداً وحسب ،وأنما بصفته ممثلاً لكيان ومشخصاً للأمة ،فرعايته إكرام لدولته ،وتأمين سلامته دليل حسن المعاملة وقصد المجاملة .

## أهمية الدراسة:

يعتبر انتهاك الحصانة الدبلوماسية عبر وسائل التقنية الحديثة من المواضيع التي تفرض نفسها على الواقع الدولي المعاش ، أو تكون قد فرضت نفسها بالفعل ولعل هذا ما دفعنا إلى اختيار موضوع البحث هذا ، هو ما يشهده العالم الآن من تطورات وانتهاكات للحصانة الدبلوماسية في مجال تقنية الاتصالات ، مما أدى إلى تضاؤل دور الدبلوماسية في عالم لم يعد في ظاهره يحفل كثيرا بالدبلوماسية التقليدية لإدارة العلاقات بين الدول والشعوب .

## أهداف الدراسة:

2. توضيح كل أنواع الحصانات الدبلوماسية وبيان الحلول لهذه الانتهاكات .

3. بيان وسائل التقنية الحديثة التي تنتهك بها الحصانات الدبلوماسية .

4.بيان دور التطور التقني في تضاؤل دور البعثات الدبلوماسية الدائمة فيما يتعلق بقيامها بوظائفها المبينة في اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية 1961م.

## حدود الدراسة.

وقد اشتمل البحث على مقدمة ومجموعة عناوين على النحو التالي:
تزايد ظاهرة انتهاك أسرار الدولة المظيفة من قبل المتمتع بالحصانة الدبلوماسية، استغلال التطور التقني في عمليات التجسس الدبلوماسي،استخدام التقنية الحديثة بما يتعارض مع مقتضيات حصانة مقر البعثة.

## الدراسات السابقة :

لايمكن على جهة العموم القول إن هناك دراسات سابقة تطرقت إلى موضوع البحث بشكل مباشر ، ولكن هناك بعض الدراسات التي تناولت بشكل أوباخر أبعاد الحصانة الدبلوماسية .

## منهجية الدراسة.

من المعلوم لكافة العاملين في مجال العلوم السياسية ، أن هذه العلوم تنفرد بمجموعة من المميزات مثل شمولية دراستها ، وتنوع المتغيرات التي قد تؤثرعلى هذا الأمر الذي قد يستلزم وجود أكثر من منهج أو أداة بحث تحليلية في موضوع الدراسة الواحدة ، وذلك حتى يسهل الإلمام بجوانبها المتعددة .

وبالتالي اعتمدنا في دراستنا لتطورات الأحداث ونطاقها القانوني على أولاً : المنهج الوصفي الذي سنستخدمه في توضيح بعض المفاهيم ذات العلاقة بالدبلوماسية والعلاقات الدولية ،وفي نفس الوقت نتطرق دور التطور التقني على الحصانات الدبلوماسية.

ثانيا: المنهج التحليلي وذلك باستقصاء وبيان بعض قواعد القانون الدبلوماسي ذات العلاقة بضوابط وسائل اتصالات البعثة الدبلوماسية لدى الدولة المعتمدة لديها ، ثالثا : المنهج النقدي الذي نستخدمه في إلقاء نظرة تقييميه أولا على سوء استعمال التقنيات الحديثة بما يتعارض مع أمن الدولة المعتمد لديها ، ثانيا استغلال التطورات التقنية بانتهاك حصانة البعثات الدبلوماسية الدائمة .

وايضا استخدم الباحث المنهج المقارن نظراً لان هذا البحث يتطرق الى المقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ،وكون هذا البحث يأتي من منظور إسلامي فربما نتطرق في هذا البحث أيظاً إلى المنهج التاريخي لدراسة الدبلوماسية في جميع مراحلها عبر القرون.

## التعريف بالدراسة :انعكاسات التطور التقني على الحصانات الدبلوماسية في ظل الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

مما لاشك فيه أن المبعوث الدبلوماسي يعمل لصالح دولته ،بالرغم من انه يمارس هذا العمل خارج حدود إقليمها ،مصحوباً بحماية دبلوماسية تحول بينه وبين الخضوع لقضاء الدولة الموفد إليها وهذا يعني في المقابل

أن المبعوث الدبلوماسي المتمتع بالحصانة الدبلوماسية وبطبيعة عمله يتحتم عليه التعامل مع ثلاث ركائز أساسية عند ممارسة مهامه والقيام بواجباته كالأتي :

1-تتمثل في سيادة الدولة التي يمثلها ،فهو يعمل لأجل تحقيق أهداف سياساتها الخارجية ويسير وفق توجيهاته.

2-تتمثل في سيادة الدولة الموفد إليها ،فالمبعوث الدبلوماسي يقول بتأدية مهامه في إطار احترام سيادة الدولة المعتمد لديها احترام دستورها ونظام الحكم فيها وعدم التدخل في شؤنها الخارجية * وكذلك عليه استعمال الوسائل الشرعية في الحصول على المعلومات وعدم اللجوء إلى الأساليب غير المشروعة كالتجسس وتجنيد العملاء من الدبلوماسيين في انجاز مثل هذه الأمور[1].

3-وتتمثل في مجال التوازن بين الركيزة الأولى والركيزة الثانية فهي تنصب حول الشرعية القانونية ،والأحكام الدولية العامة التي تضبط النشاط الدبلوماسي من الناحية التنظيمية.وفقاً لهذه الركيزة تتضح كيقية ممارسة عمل المبعوث الدبلوماسي من حيث حدود الاختصاص وكذلك نطاق الإجراءات الخاصة بالتصرفات الدبلوماسية ،فهذه الركيزة تضع قيوداً على سلوكيات المبعوث الدبلوماسي وتجعله يمارس مهامه في إطار قواعد القانون الدولي والقوانين والأنظمة الوطنية[2].

ومن الطبيعي ألا تكون المهام التي يختص بها المبعوث الدبلوماسي تتعارض مع سياسة الدولة المعتمد لديها وإلا أصبح الأمر تدخلاً في الشؤون الداخلية ،غير أن هذا التوازن لايمكن اعتباره توازناً مطلقاً إلا من الناحية

[1]- مصباح ،زايد عبد الله .2000م .الدبلوماسية .بيروت :دار الجليل .ط.1.ص.96.

[2] - مصباح ،زايد عبيد الله .الدبلوماسية .ص.96.المرجع نفسه.

النظرية أما من الناحية العملية فيمكن اعتباره توازناً نسبيا إذ إن واقع الممارسة العملية يشهد نوعاً من الإخلال بهذا التوازن من خلال المبعوث الدبلوماسي ،ولعل هذا ما يعبر عنه القانون الدبلوماسي ،بإساءة المبعوث الدبلوماسي في استخدام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية الممنوحة له بموجب أحكام القانون الدولي ،ولعله وبتطور أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير أجهزة التجسس الاصطناعية ،أصبح المبعوث الدبلوماسي في الآونة الأخيرة يمارس نشاطاً يهدد أمن الدولة المعتمد لديها الأمر الذي يثير إشكالية التوازن بين حصانات وامتيازات المبعوث الدبلوماسي وأمن الدولة المعتمد لديها كنتيجة مردها التقدم الهائل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي ،كأدوات فعالة للقيام بعمليات التجسس والإضرار بأمن الدولة المضيفة وحرصاً على عدم تجاوز الحدود المرسومة لهذه الدراسة،سنكتفي فقط ببيان بعض النتائج المترتبة على المتمتع بالحصانة الدبلوماسية للتطورات التقنية الحديثة بما يتعارض مع أساس هذه الحصانة من جهة وبما يتعارض مع امن الدولة المعتمد لديها من جهة أخرى وفيما يلي تفصيل ذلك :-

## أولاً : تزايد ظاهرة انتهاك أسرار الدولة المظيفة من قبل المتمتع بالحصانة الدبلوماسية.

من المؤكد إن موظفي السلك الدبلوماسي يختصون بتمثيل الدول في علاقاتهم واتصالاتها مع الدول الأخرى تمثيلاً رسمياً فقد جرت العادة على أن تزود وزارة الخارجية في جميع أنحاء العالم بتقارير عن العلاقات والشؤون

السياسية ،والتجارية والاقتصادية والثقافية .....ألخ ،وغيرها بالدول المستقبلة للبعثة وذلك عن طريق ممثليها في الخارج سواء كانوا سفراء أو وزراء مفوضين أو قائمين بالأعمال أو ملحقين أو قناصل[3].

وبما أن المسألة تمس العلاقات السياسية بالدولة المعتمد لديها وباتجاهاتها فان التقارير التفصيلية والسرية عن هذه الموضعات هي احد المهام الملقاة على عاتق المبعوث الدبلوماسي ،وخاصة في ما يتعلق بالمسائل العسكرية ،لان الملحقين العسكريين والجويين والبحريين العاملين في البعثات الدبلوماسية هم المختصون بتنظيمها *وكثيرا ما يتكرر القول بان هؤلاء يقومون بنشاط تجسسي في بعض الأحوال وفي ظروف خاصة[4]

بيد إن مهمة المبعوث الدبلوماسي تكمن في السعي وراء إقامة علاقة جديدة بين البلدين ،ولضمان وأمن رعاية الدولة المعتمد لديها ،ولإطلاع حكومته على الأمور ذات الأهمية حيث يتم تقديم المساعدة للمبعوث الدبلوماسي في تحضير تقاريره وذلك من خلال الملحقين العسكريين والبحريين والجويين .....الخ ،بالأضافة بعض الأشخاص التابعين له في أي وقت وفي أي موضوع[5].

## ثانياً :استغلال التطور التقني في عمليات التجسس الدبلوماسي.

يقتضي تدعيم العلاقات الدبلوماسية وإنمائها بين الدول الاعتراف لأفراد البعثات الدبلوماسية ببعض الامتيازات والحصانات الدبلوماسية داخل الدولة المضيفة وذلك بغرض تمكين هؤلاء الأفراد من أداء وظائفهم الرسمية بشكل فعال وبوصفهم ممثلين لدولهم.

[3]– المغازيز ،عاطف فهد . 2009م .الحصانة الدبلوماسية .عمان : دار الثقافة .ط.1. ص.152.

[4]– نصر ،صلاح .2004م .حرب العقل والمعرفة . بيروت لبنان : الوطن العربي للنشر والتوزيع .ط.2.ص.81.

[5]– المغازيز ،عاطف فهد .الحصانة الدبلوماسية .ص.152.المرجع السابق.

غير أن الأهمية الخاصة للامتيازات والحصانات لاتعني أبداً أن يستغلها المبعوثون الدبلوماسيون وأفراد أسرهم رخصة لخرق قوانين وقواعد وأسرار الدولة المعتمد لديها ،فذلك يعد تعسفاً في استعمال هذه الامتيازات والحصانات ،ومن أهم مظاهر هذا التعسف وأخطرها هو التجسس الذي يشكل تهديداً وخطراً على أمن الدولة المعتمد لديها وسياساتها[6].

وبالرغم من أن هذه الظاهرة (التجسس ) ارتبطت بكل العصور ،إلا أنها ازدادت خطورة بازدياد الوسائل التقنية والإلكترونية المساعدة لها والتي تتيح وتفسح المجال لإرتكابها[7].

**ثالثاً:استخدام التقنية الحديثة بما يتعارض مع مقتضيات حصانة مقر البعثة.**

يحدث في الواقع العملي أن مقار البعثة الدبلوماسية تستخدم أحياناً على خلاف ما تنص عليه اتفاقية فيينا بشكل يتعارض مع الغرض الأساسي لمنح الحصانة الدبلوماسية للبعثات الدبلوماسية الدائمة ،وخاصة مع تزايد مستوى التطورات التقنية في شتي المجالات ،فقد تستخدم في بعض الأحيان المقار الدبلوماسية مركزاً لوضع أجهزة الكترونية لغرض التجسس على أسرار الدولة المعتمد لديها ،وذلك باستغلال كافة الطرق الحديثة للتجسس والتصنت على أسرارها ،وأحياناً يصل الأمر إلى تخزين أسلحة ومتفجرات لاستخدامها في أغراض شتى وغير مشروعة [8].

[6]– الناصر ،عبد الواحد .1993م.العلاقات الدولية القواعد والممارسات .الدار البيضاء:دار بابل للطباعة.ط.1.ص.244.

[7]– المغاريز ،عاطف فهد .الحصانة الدبلوماسية.ص.160.مرجع سبق ذكره.

[8]– محمد عمر مدني.1992م ."الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر ".مجلة معهد الدراسات الدبلوماسية.السعودية :د.ن.العدد.24.ص.145.

وقد حدثت وقائع تجاهلت فيها سلطات الدولة المظيفة حرمة المقر واقتحمته بالرغم من مخالفة نص المادة ((22)) من اتفاقية فيينا 1961م ،وضبطت المخالفات ،وأعقبت ذلك احتجاجات واتهامات متبادلة وغالبا ما يتبعها توتر في العلاقات ،وذلك لأن الدول المعتمد لديها لأتقبل التضحية بأمنها الوطني في سبيل الحصانات والامتيازات الدبلوماسية[9].

وقد وضع الباحث تساؤلاً حول هذا الموضوع ألا وهو ،هل تحول حرمة دار البعثة دون قيام الدولة صاحبة الإقليم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية أمنها الوطني؟

لاجدال أن للدولة صاحبة الإقليم سيادة وكرامة ،من حقها وبلا شك أن تعمل أن تدفع عنها الأخطار التي قد تهدد أمنها وسلامتها من أي انتهاك لها.

وإذا كان الأمر كذلك فإن منطلق الأمور أن نسلم من البداية أن إلتزام الدولة المستقبلة بمراعاة دور البعثات الدبلوماسية المعتمد لديها لابد وأن يقابله التزام المسؤلين في هذه الدول بمرعاة الامن الوطني للدولة صاحبة الإقليم[10].

وإن كل إخلاء جسيم من قبلهم بهذه الواجبات قد يقابله تجاوز من قبل هذه الدولة ،ذلك لان هناك أنواع من التصرفات تقوم بها بعض البعثات الدبلوماسية تثير الشك حول تكييف طبيعتها ،ولعل المثال الأبرز في هذا المجال هو استغلال مقر البعثات الدبلوماسية في عمليات التجسس الدبلوماسي[11].

## النتائج.

[9]- الأحرش.2003م .التجسس والحصانة الدبلوماسية .ص.120.

[10]- الملاح .1993م.سلطان الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية.ص.417.

[11]- الاحرش .2003م. التجسس والحصانة لدبلوماسية .ص.121.

1-مما لا جدال فيه أن الدبلوماسية اليوم أصبحت متعددة الجوانب والأبعاد ،بفضل التطور التقني في مجالي المواصلات والاتصالات ،فقد أتاح هذا التقدم دخول فاعلين جدد إلى ميادين عمل البعثات الدبلوماسية مثل رجال السياسة ،والخبراء والتقنيين والنتخصصين في باقي المجالات الأخرى من اقتصاد وثقافة وعلوم ....ألخ.

2-أدى التقدم التقني والعلمي إلى فقدان البعثات الدبلوماسية الدائمة لبعض المهام التي كانت تستأثر بها فالتطور في مجالي الاتصالات ووسائل المواصلات قد سبب في تضاؤل دور البعثات الدبلوماسية الدائمة.

3-إن العمل الدولي المعاصر يشهد تزايداً ملحوظاً في إساءة استعمال الحصانات والامتيازات الدبلوماسية بسبب التطور التقني مما أدي إلى استغلال هذه التطورات التقنية لغايات تجسسية تضر بأمن الدولة المعتمد لديها ،فالتجسس يعد عملاً يتعارض مع قواعد القانون الدولي.

**الخاتمة.**

إن حصانة المبعوث الدبلوماسي قديمة قدم التاريخ ،ففي المجتمعات البدائية كانت الصراعات والاشتباكات تنشأ بين القبائل لتسوية المنازعات عن طريق الغلبة والقهر ،إلا أنها كانت تسعى مع ذلك للتفاهم وإلى هذه العصور كانت ترجع فكرة الحصانة للمبعوث الدبلوماسي.

الأمر الذي دعانا إلى دراسة الإطار العام للحصانات والامتيازات الدبلوماسية في ضوء قواعد القانون الدولي العام وذلك من خلال النظرة التاريخية لهذه الحصانات والامتيازات بداية من العصور القديمة ومنها إلى العصور الوسطي ،ثم إلى العصر الحديث وماتبعه من تقنيين وانتهاك لقواعد التمثيل الدبلوماسي والحصانات التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي لنظراً لتطور العلاقات بين الدول ،والتقدم في وسائل الاتصالات ووسائل التقنية الحديثة مما أدى إلى تزايد الخلل في قواعد التمثيل الدبلوماسي.

## التوصيات.

لعل من أكثر المسائل التي تحتاج إلى توصيات في هذا الصدد هي العمل على تعديل بعض مواد اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ،فالعمل الدبلوماسي كما أوضحنا أصبح يشهد في ظل التقدم التقني تزايد في إساءة استعمال الحصانات الدبلوماسية وخاصة استغلال هذه الحصانات في عمليات التجسس الدبلوماسي.

## المراجع.


1-مصباح ،زايد عبد الله .2000م .الدبلوماسية .بيروت :دار الجليل .ط.1.

2-المغاريز ،عاطف فهد . 2009م .الحصانة الدبلوماسية .عمان : دار الثقافة .ط.1.

3-نصر ،صلاح .2004م .حرب العقل والمعرفة . بيروت لبنان : الوطن العربي للنشر والتوزيع .ط.2.

4-الناصر ،عبد الواحد .1993م.العلاقات الدولية القواعد والممارسات .الدار البيضاء:دار بابل للطباعة.ط.1.

5-محمد عمر مدني.1992م ."الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر ".مجلة معهد الدراسات الدبلوماسية.السعودية :د.ن.العدد.24.

6-الأحرش.2003م .التجسس والحصانة الدبلوماسية .

7-الملاح .1993م.سلطان الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية.